٥٧٣٥٤ طلب ترشيح مقبولاً و١٠٨٢٤ طلباً مرفوضاً.. وليلا لـ«الوطن»: من المتوقع ازدياد العدد بعد البت بالاعتراضات

مراد لـ«الوطن»: يحق للمرشحين البدء بحملاتهم الانتخابية يوم ٢٢ الشهر الحالي بعد انتهاء البت بطلبات الاعتراض

محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن المرشحين الذين قبلت طلبات ترشيحهم لا يحق الإعلان عن حملاتهم الانتخابية إلا بعد أن تبت اللجان القضائية الفرعية في المحافظات بطلبات الاعتراض، لافتاً إلى أن فترة البت بالاعتراضات تنتهي في يوم الـ٢١ من الشهر الحالي، ومن ثم فإنه يحق للمرشحين الإعلان عن حملاتهم الانتخابية في اليوم التالي أي في يوم الـ٢٢ من الشهر الحالي بعد حصولهم على الإشعار النهائي بقبول طلبات ترشيحهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مراد أنه يحق لمن رفض طلبه بعدما بتت لجان الترشيح في الطلبات فقبلت ٥٧٣٥٤ ورفضت ١٠٨٢٤ طلباً، الاعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام اللجنة القضائية الفرعية خلال ٣ أيام من إعلان أسماء المقبولين وتبت اللجنة بالاعتراض خلال ٣ أيام من تقديم الاعتراض بقرار مبرم.

وبيّن مراد أنه يحق للمرشح أن يبدأ الدعاية الانتخابية لبرنامجه الانتخابي ويذيع النشرات ضمن الأصول المنصوص عنها بقانون الانتخابات العامة.

ولفت مراد إلى أنه لوحظ أن هناك ازدياداً كبيراً في عدد المتقدمين للانتخابات وبفارق ٢٥٠٠٠ متقدم عن انتخابات ٢٠١٨ وارتفاعاً في نسبة المشاركين من أصحاب الشهادات العلمية وكذلك ارتفاع نسبة مشاركة فئة الشباب دون الأربعين عاماً ونسبة مشاركة الإناث، مشيراً إلى أن هناك طلبات ترشيح من جميع الأحزاب السياسية المرخصة في سورية، وهذا يدل على زيادة الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وأهمية تجربة الإدارة المحلية ودورها في تطوير وبناء المجتمعات المحلية.

رئيس الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب مصطفى نيلا رأى أن ازدياد أعداد المرشحين في هذه الدورة يعود إلى البيئة التشريعية الجديدة للإدارة المحلية بعد صدور القانون المالي للوحدات الإدارية والذي أعطى استقلالاً مالياً وإدارياً لهذه الوحدات وكذلك بعد نقل بعض الصلاحيات إلى المجالس المحلية، ومن ثم كان هناك رغبة وإقبال على الترشح في هذه الدورة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يزداد عدد المرشحين بعد بت اللجان القضائية بالاعتراضات التي ستقدم إليها من الذين رفضت طلبات ترشيحهم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد ليلا أن التوجه حالياً إلى نقل معظم الصلاحيات للمجالس المحلية لتطبيق مبدأ اللامركزية من جهته أكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية في محافظة درعا خيرو عز الدين أنه سيتم العمل على تحديد المراكز واللجان الانتخابية بعد الانتهاء من فترة البت بالاعتراضات والتي ستنتهي في يوم الـ٢١ من الشهر الحالي، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٤٠٠ مركز انتخابي.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت عز الدين إلى أن كل المستلزمات الانتخابية جاهزة من صناديق وأوراق الاقتراع وغيرها من المستلزمات التي تحتاجها العملية الانتخابية.

ولفت عز الدين إلى أن هناك نسبة كبيرة من الحاصلين على شهادة جامعية تقدموا بطلبات ترشيحهم، مؤكداً أن عدد الطلبات التي تم رفضها قليلة ومعظمها بسبب العمر، موضحاً أن من شروط الترشح أن يكون عمر الشخص ٢٥ سنة وبالتالي فإن هناك أشخاصاً تقدموا بطلبات ترشيح وهم تحت السن المحددة في قانون الانتخابات العامة.

وأكد عز الدين أنه لم تواجه لجنتا الترشيح في أثناء تسجيل طلبات الترشيح أي مشكلة خلال فترة تقديم طلبات الترشيح.

من جهته كشف أمين عام محافظة درعا محمد خير أبو زيد أنه تم قبول ٣٠٧٧ طلباً من أصل ٣١٢٨ على حين رفضت لجنتا الترشيح ٥١ طلباً معظمها بسبب عدم توافر شرط العمر بعدما بتت لجنتا الترشيح بالطلبات، مضيفاً: سوف نسعى لوضع مراكز انتخابية في كل تجمع سكاني في محافظة درعا.

» هناك طلبات ترشيح من جميع الأحزاب السياسية المرخصة في سورية

» ٥٠ طلب ترشيح مرفوضاً فقط في درعا معظمها بسبب السن من أصل ٣١٢٨

تحسن ملحوظ بمياه الشرب في حماة

المحافظ لـ«الوطن»: حل أزمة المياه أولوية

مدير المياه: خطوط معفاة من التقنين ومجموعات توليد ديزل

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مواطنون في مدينة حماة لـ«الوطن»، أن واقع مياه الشرب بمدينتهم شهد تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وخصوصاً في الأحياء التي كانت تعاني من اختناقات ولا تصلها المياه إلا كل عدة أيام مرة واحدة، مع تنامي أزمة الكهرباء وعدم التمكن من ضخ المياه للطوابق العليا.

والأمر ذاته عبر عنه المواطنون في بعض أرياف حماة، التي يزيد التقنين الكهربائي الطويل مشكلاتها المزمنة مع مياه الشرب.

من جانبه، بيّن محافظ حماة محمود زنبوعة لـ«الوطن»، أن حل أزمة مياه الشرب بحماة ومناطقها وأريافها، هو من أولى الأولويات للمحافظة. وأوضح أنه منذ بدء تكليفه بمهامه محافظاً لحماة، واطلاعه على مشكلاتها الخدمية وغير الخدمية، وضع بقائمة عمله حل مشكلة المياه ما أمكن ووفق الإمكانات المتاحة.

ولفت المحافظ إلى أن نقص مياه الشرب مرتبط بواقع الطاقة الكهربائية، لذلك تم عقد عدة اجتماعات مع المعنيين بشركة الكهرباء ومؤسسة المياه، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات العملية لتحسين واقع مياه الشرب بالمدينة والريف، منها وضع جدول بتزويد محطات الضخ بساعات كافية من الكهرباء، إضافة إلى تأمين المحروقات للعديد من الآبار، ليتمكن المواطنون من الحصول على مياه شربهم.

وأشار إلى أن خطوات عملية أخرى سيشهدها الريف الذي يعاني من العطش، ولكن بالتدريج.

من جهته، بيّن المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة مطيع عبشي شركة كهرباء حماة والمجتمع المحلي، وبتوجيهات من المحافظة، عملت على تأمين خطوط كهرباء معفاة من التقنين في حيي البعث والبرناوي بحماة، وكذلك في الريف وللتجمعات المستفيدة من محطة ضخ تومين، التي تروي عدة تجمعات منها: تومين والزارة وحربنفسه وجرجيسة وغور العاصي، وهو ما يعني استقرار الواقع المائي لهذه التجمعات.

وأضاف عبشي: كما تم إنجاز أعمال مماثلة في عدة مواقع منها: الضاهرية وقمحانة وكفربو ومحردة، ويجري عمل مماثل في قرية تيزين الأمر الذي يساهم في حل مشكلات المياه لاسيما أنه توجد خطوط معفاة من التقنين قريبة يمكن الاستفادة منها، بالتزامن مع تركيب طاقة شمسية في كل من محردة والربيعة وبرشين.

وأشار عبشي إلى أن المؤسسة تعمل بالتنسيق مع شركة الكهرباء والفعاليات الشعبية أيضاً، وبموافقة الجهات المعنية على تنفيذ خطوط تغذية كهربائية لمحطات الضخ في بسيرين بريف حماة الجنوبي، ما يسهم في إرواء نحو ٢٠ تجمعاً سكانياً، تضم نحو ٦٠ ألف نسمة.

ولفت عبشي إلى أن المؤسسة زودت عدداً من المشاريع بمجموعات توليد ديزل، وذلك لزيادة عدد ساعات التشغيل بما يسهم في تحسن وضع المياه في التجمعات المستفيدة، وذلك في دير الصليب الجنوبي والكاملية جبيتا وبيت ناطر والسويدة وديرماما ودير شميل عين الجوزة ودير شميل البئر، وطير جملة بقراقة.

كما تمت إعادة تأهيل وصيانة وتشغيل مجموعات توليد الرصافة والزينة ومشروع بيت الوادي والمجوي وعين شمس والسويدة القديم وربعو، ويتم تزويد هذه المشاريع بمادة المازوت حسب الإمكانات المتوافرة لدى المؤسسة.

في ظل «ندرة السرافيس» ورفع تعرفة «التكاسي»

كوسا لـ«الوطن»: رفع أجور التكاسي يجب أن يترافق مع مشروع لزيادة الأجور

جمعية حماية المستهلك: سكان الأرياف والضواحي مجبرون على التنقل بالتكاسي على حساب طعام أطفالهم

جلنار العلي

بعد إصدار التعرفة الجديدة للتكاسي التي حددتها محافظة دمشق مؤخراً، والتي أصبحت ٧١٤ ليرة سورية للكيلومتر الواحد و٨٧٨٠ ليرة للساعة الزمنية و٦٠٠ فتحة العداد، قال أحد سكان منطقة المعضمية في تصريح لـ«الوطن» إنه في حال تقيدت «التكاسي» بهذه الأجور فعلاً، وأراد ركوب تكسي يومياً من منزله الكائن في منطقة المعضمية إلى عمله داخل مدينة دمشق فإنه سيضطر لدفع نحو ١٤ ألف ليرة يومياً أي إنه سيدفع شهرياً (من دون احتساب أيام العطل) ما يزيد على ٣٠٠ ألف ليرة، مشيراً إلى أنه في الحقيقة يركب يومياً ما يعرف بالـ«تكسي سرفيس» ويدفع ٤٥٠٠ ليرة في كل مرة، وذلك بسبب ندرة وجود سرافيس ووسائل نقل عامة من دمشق إلى المعضمية والكثير من الضواحي وخاصة في ساعات الصباح الباكر وساعات المساء.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي محمد كوسا في تصريح لـ«الوطن»: «لا أعرف إن كانت الدراسات السعرية قد أجريت بشكل حقيقي أو من أشخاص لديهم خبرة لكونها تحتاج إلى إمكانات للتوصل إلى الأجور المناسبة، فهل تم الأخذ بعين الاعتبار الأجور والرواتب للموظفين لأنهم الحلقة الأضعف والشريحة الأكثر تضرراً من أسعار التنقل وخاصة الذي يقطنون في أماكن بعيدة ويحتاجون أكثر من وسيلة تنقل؟»، معتقداً أنه يوجد نقص في الدراسة ولم تستوف حقها.

ويرى كوسا أنه يمكن تبرير رفع أجور التكاسي في حال كان لدى الحكومة علاج خلال فترة قصيرة أو مشروع لزيادة أجور ورواتب العاملين وغير العاملين في الدولة لاستدراك الأثر الذي نجم عن زيادة أسعار البنزين، معتبراً أن العلاج لا يكون بزيادة أجور التكاسي.

وأشار كوسا إلى وجود عدة قضايا تحكم تسعيرة النقل الحقيقية على أرض الواقع منها احتكار التكاسي للنقل بسبب قلة السرافيس والباصات واستغلال سائقي السرافيس للوضع من خلال بيع المازوت وما شابه، لافتاً إلى أن الجهات التي أصدرت هذا القرار لم تعوض رفع الأجور عن طريق زيادة وسائل النقل الداخلي العام والخاص، ولم تكن هناك تغطية مناسبة لوسائل النقل على أرض الواقع لتلبي الحاجات بنسبة ٨٠ بالمئة وبالتالي تمنع الاحتكار.

في سياق متصل، لفت كوسا إلى أن أجور النقل المرتفعة لها مبرراتها أيضاً وخاصة إذا تم احتساب التكاليف المترتبة على صاحب التكسي، إذ يجب الموازنة بين حقوق الناس وحقوق المستثمرين بقطاع النقل، وخاصة أن من يستثمر ليس جمعية خيرية يقدم خدمات من دون أرباح، مضيفاً: «لكن هذا لا ينفي وجود جشع لدى فئة كبيرة من سائقي التكاسي».

أما أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزه، فاعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن كل التسعيرات الموضوعة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات المعنية لا تناسب دخل المواطن، فالمواطن غير قادر على دفع هذه المبالغ بغض النظر إن كانت تغطي التكلفة حقيقية أم وهمية ومبالغ بها، مشيراً إلى أن مديريات التجارة الداخلية وضعت دراسات نظرية لواقع النقل بالنسبة للمواطن.

وأردف: «من الملاحظ عزوف سكان العاصمة عن ركوب التكاسي، في حين يضطر إليها سكان الضواحي بشكل دائم على حساب دخولهم وطعام أطفالهم تحت ضغط عدم توفر النقل العام»، لافتاً إلى أن الجمعية طالبت الجهات المعنية بتخصيص جزء من التكاسي ذات الموديلات القديمة لتعمل كـ«تكسي سرفيس» ضمن العاصمة وتنظيمها وتحديد مخصصات لها كالسرافيس مع تحديد أجورها لتخفيف العبء عن المواطن.

ارتفاع أسعار الشاورما في السويداء

عضو لجنة التسعير لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة أسعار الأعلاف

السويداء- عبير صيموعة

تجاوز سعر سندويشة شاورما الدجاج في مطاعم السويداء الستة آلاف ليرة بعد أن ثبتت أسعارها لأشهر متراوحة بين ٥ آلاف و٥٥٠٠ ليرة للتحق بها كافة أنواع السندويشات بكافة أنواعها التي تعتمد على اللحوم البيضاء التي تراوحت أسعارها بين ٨ و١٠ آلاف لسندويشة السمون.

أصحاب مطاعم المأكولات السريعة والسندويشات أكدوا لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار كيلو الفروج وخاصة الشرحات التي تعتمد عليها جميع أنواع السندويشات والذي تجاوز الـ٢٣ ألفاً أدى إلى رفع التسعيرة بالضرورة مشيرين إلى أن ارتفاع الأسعار خلال الأيام القليلة الماضية فقط وأنهم سيعودون إلى التسعيرة في حال انخفضت أسعار اللحوم البيضاء لأنها المتحكم الأساسي بكافة أسعار السندويشات.

عضو لجنة تسعير الفروج والبيض (عن قطاع المداجن) في المحافظة خلدون النجاد أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار كافة أنواع الأطعمة والمأكولات المرتبطة بمادة الفروج يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الضخمة للتربية وخاصة الأعلاف لافتاً أنه وخلال ثلاث دورات التربية المتتالية السابقة كانت خسارة أصحاب المداجن كارثية يضاف إليها موجة الحر التي أدت إلى نفوق الكثير من أفواج الدواجن خلال الأيام القليلة الماضية.

وأشار النجاد إلى أن الخسائر المتتالية التي تقدر بأكثر من ٣٠ مليون لكل مرب عن دورات التربية الثلاث أدت إلى خروج كثير من المربين عن نطاق التربية خاصة مع عدم وجود أي دعم لهم من الوزارات المعنية الأمر الذي أدى إلى إغلاق كثير من المداجن على ساحة المحافظة حيث لا يتجاوز عدد العامل منها أكثر من ٥٠ مدجنة من أصل ٣٠٠ مدجنة سواء المرخص منها أم غير المرخص ما أدى إلى خلق إشكالية تمثلت بنقص العرض وازدياد الطلب.

وبين النجاد أن مؤسسة الأعلاف تقوم بشراء الأعلاف من المستورد بسعر التكلفة للذرة والصويا ليقوم المستورد بتحميل فرق السعر على المربي موضحاً أن تسعير كيلو الصويا لدى التموين ٢٠٥٦ ليرة بينما يتم شراؤه من قبل المربين بـ٣٧٠٠ ليرة وهذا الفارق بين المستورد وتسعيرة التموين يدفع بالضرورة المربي إلى رفع سعر الكيلو من الفروج الحي والذي سجل ١٠ آلاف و٤٠٠ ليرة من أرض المدجنة متسائلاً لماذا لا تستورد مؤسسة الأعلاف بنفسها وتقوم بمنافسة الأسواق خاصة مع عدم وجود أي دعم للمربي سواء تأمين مادة المازوت أو الفحم الذي وصل سعر الطن الواحد إلى أكثر من مليوني ليرة لافتاً إلى لجوء أصحاب المداجن إلى إشعال دواليب الكاوتشوك والحطب لتأمين التدفئة لأفواج التربية خلال الدورات السابقة متوقعاً انخفاض الأسعار نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن الأمر الذي يؤكد الوصول إلى مرحلة خسارة أصحاب المداجن نتيجة عجز المواطن عن الشراء بسبب ارتفاع التكاليف.

دائرة التسعير في مديرية التجارة الداخلية في المحافظة أكدت لـ«الوطن» أن وضع تسعيرة منصفة للفروج بحسب التكلفة ستؤدي بالضرورة إلى رفع سعره ضمن أرض المداجن لضمان تأمين المادة في الأسواق ولمنع فقدانها بسبب ارتفاع التكاليف وعدم ثباتها وخاصة فيما يتعلق بمادة الأعلاف حيث يتم تسعير الكيلو من الفروج الحي يومياً بحسب التكلفة وبحسب توفره بناء على تكلفة تربيته ضمن المداجن بحسب ما يتم تزويد الدائرة من معلومات عن طريق عضو لجنة تسعير الفروج والبيض في السويداء والذي يمثل أصحاب المداجن الخاصة كافة على ساحة المحافظة حيث كانت تسعيرة كيلو الفروج الحي أمس ١٠ آلاف و٤٠٠ ليرة ضمن المدجنة بينما تم تسعيره اليوم بـ٩٥٠٠ ليرة وهي تسعيرة غير ثابتة.